ماذا نريد من دائرة الصحـــــة

لعل القارىء الكريم يذكر فى مقدمة مقالى الذى نشر تحت عنوان « ماذا نريد من شركة النفط » أنه كان افتتاحية لسلسلة من المقالات ، وكنت أود أن يشارك فى هذه السلسلة غيرى من الزملاء أو القراء الأفاضل . فمن المؤكد أن لديهم أفكاراً قد تغيب عن ذهنى ، أو مواضيع لديهم عنها المادة الكافية للكتابة والطرق الصحيحة لحلها ، ولكن للأسف لم يشاركنا فى هذه السلسلة إلا الأخ النشيط ، يعقوب الحمد ، وعلى هذا طلب منى الأستاذ رئيس التحرير تكملة هذه السلسلة ، فاخترت (دائرة الصحة) لما لها من إتصال مباشر فى صحة الجمهور عامة ، وأرجو ألا يتبادر إلى ذهن القارىء أن هذه الدائرة قد قصرت فى القيام بواجبها ، وإنما هناك نقطاً قد تغيب عن ذهن المسئولين ، وقد تكون فى طريق التنفيذ ، إذاً فليس مقالى هذا إلا وسيلة للتذكير والتنبيه .

١ — لدى إدارة الصحة كما أعلم سيارة مستشفى متنقلة تزور القرى لفحص المرضى ، وكما علمت أن نصيب كل قرية هو يوم واحد فى الأسبوع ، فمن الأحسن لو أن إدارة الصحة أنشأت مركزاً صحياً صغيراً وعينت فيه ممرضا متمرناً لكى يساعد على مواصلة العلاج الذى يصفه الدكتور ، إذ يعالج أفراد القرية فى الحالات البسيطة كالجروح والاغماءات وما إلى ذلك ، وأن يكون فى المركز تليفون ليسهل إتصال الممرض بإسعاف المستشفى فى الحالات الخطرة . فلا يترك المرضى تحت رحمة الظروف ، وزيارة سيارة المستشفى .

٢ — أعتقد أنه لا يغيب عن بال دائرة الصحة وأطبائها أن هناك بعض الأمراض المنتشرة فى الكويت كالتراخوما وما إليها ، وأن غالبية الشعب لا يعلم عنها وعن مدى انتشارها فلو أصدرت الإدارة منشورات عن كيفية الإصابة بالتراخوما ، وعن طرق وقايتها ، وعن الفروع المعدة فى المستشفيات لعلاجها ، لأمكنها تخفيض نسبة الإصابة والقضاء على هذا المرض ، ويا حبذا لو كانت النشرات مصورة أو عن طريق الأفلام لكى يسهل هضمها بالنسبة للعامة .

٣ — كلنا نعلم مدى أهمية أسواق السمك واللحم ومدى اتصالها المباشر بصحة الجمهور ، وكذلك دائرة الصحة تعلمه فلم تغفل المراقبة ، لكنى أود ألا يكون هناك إجحاف بالنسبة للباعة أيضا ، فنرى من الأفضل أن تتصل دائرة الصحة بدائرة البلدية وتتعاون الدائرتان على إنشاء ثلاجات ضخمة فى تلك الأسواق ، ووضع اللحوم والأسماك فيها لحفظها بعيدة عن تعرضها للذباب والحشرات الأخرى خلال عرضها فى الأسواق ، وأن تكون المراقبة دقيقة فلا يدخل الأسواق إلا ما كان حائزا على الشروط الصحية للاستهلاك .

٤ — وهناك نقطة لم تحز على أى اهتمام من قبل المسئولين وهى أن السفن الشراعية الصغيرة التى تأتى من إيران والعراق يندر أن تخلو من أمراض أو من حيوانات أو بضائع فيها ما يضر بالصالح العام . إذ يجب تخصيص طبيب للحجر الصحى والكشف الدقيق على ركابها قبل نزولهم إلى البر مما يساعد على عدم تفشى الأمراض التى تنتقل معهم . وأرجو أن يكون بجانب الحجر الصحى حجر زراعى وحيوانى أيضاً بمساعدة طبيب البلدية البيطرى ، فيكفونا شر الأمراض التى تنقلها الحيوانات كالدجاج وغيرها من الحيوانات والطيور .

٥ — وهنا نقطة وددت أن أوجهها إلى دائرة البلدية ، وبما أن البلدية لا يتوفر فيها الأطباء وجهتها إلى دائرة الصحة بما لديها من أطباء اخصائيين ، تلك هى الحجر الصحى الزراعى على الفواكه والخضروات المستوردة لحماية المستهلك من التالف والضار منها . ذلك لأن مصلحة التاجر تقضى أن يبيعها بأى صورة كانت .

٦ — وأهم نقطة يجب أن تلاحظها إدارة الصحة ، عدم إباحة بيع أى دواء للجمهور بدون فحص دقيق ، وإعطاء شهادة بذلك لصاحب الصيدلية ، وأن يفتش على الصيدليات بواسطة طبيب ، وأن توقع عليهم جزاءات لمخالفة هذه الشروط . وأرجو أن لا تحسبنى دائرة الصحة متحديا فقد حصلت حوادث مشابهة فى مصر ، حيث تباع أدوية على أنها نوع معين ، وبعد الكشف عليها وجد أنها مخالفة لذلك النوع .

٧ — يجب الكشف الصحى العام على طلبة المدارس جميعهم فى ابتداء أول كل عام دراسى ، وعمل بطاقات تدون عليها حالة التلميذ فى ابتداء العام الدراسى ، والسعى فى معالجته وتكون تلك « البطاقات » مفيدة فى معرفة نسبة تفشى الأمراض بين الطلبة ، ووضع خطة جماعية مع دائرة المعارف للتغلب عليها ، وزيادة على ذلك فان مثل هذه البطاقات تعطى « إدارة الصحة » وجهة نظر تقريبية عن تفشى الأمراض بين الجمهور . فليس الطلبة إلا جزء مختار من الشعب يمثله خير تمثيل .

عبد الرزاق خالد الزيد